أخلاقيات الكتابة في مواقع التواصل الاجتماعي – موقع الفيسبوك أنموذجاً

The Ethics of Writing on Social Networking Sites: Facebook as a Model

أ. د. عبد الملك الدناني*

د. عمر بن عمر*

الملخص:

لقد أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي Social Media، لمستخدميها نقل المعلومات والآراء والأفكار المتعددة، من دون قيود أو حدود. وأمام ما فرضته التطورات والمتغيرات في أساليب الاتصال والتواصل هل توجد ضوابط لأخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك من خلال ما يكتب وينشر في الموقع؟

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على حدود وأخلاقية الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك، وكيفية تعامل نشطاء المواقع في كتاباتهم ومنشوراتهم مع الأخلاقيات، فضلاً عن دورهم في تشكيل معارف أفراد المجتمع واتجاهاتهم نحو القضايا الاجتماعية المنشورة في الموقع.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن حدود وطبيعة أخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك، والتعرف على القضايا التي تشكل واقعاً خطيراً ومفروضاً على الفرد والمجتمع في موقع الفيسبوك. ومجالات تجاوزات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك وأبعادها المختلفة. وخرجت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات، منها:

١-فتحت مواقع التواصل الاجتماعي الباب على مصراعيه لظهور كتابات ومنشورات منحرفة لم يكن من الممكن نشرها في الماضي لخروجها عن دائرة الأخلاقيات التقليدية، مما أدى إلى انتشار ظواهر

* أستاذ الاتصال في قسم العلاقات العامة بكلية ليوا للتكنولوجيا - وكلية الإعلام بجامعة صنعاء

* أستاذ الاتصال المساعد بقسم العلاقات العامة في كلية ليوا للتكنولوجيا – عميد كلية الإعلام

مستحدثة من حيث مرتكبيها وموضوعها وأساليب ارتكابها أطلقت عليها تسميات مختلفة، مثل جرائم المعلوماتية، جرائم تقنيات المعلومات، جرائم الفيسبوك.

٢-تتعدّد وتتنوع تجاوزات الإساءة في الكتابة والنشر من خلال موقع الفيسبوك في طبيعتها، حيث هناك تجاوزات أخلاقية تمس شرف الإنسان وكرامته، فضلاً عن جرائم تمس الأمن العام والسلم الاجتماعي وغير ذلك من الجرائم، وأصبحت تنشر وتطرح بأشكال وأساليب متعددة في موقع الفيسبوك. وعلى ضوء النتائج تم صياغة العديد من التوصيات منها:

١-يجب سن تشريعات مواكبة للتطور الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي، من حيث طبيعة القوانين والتشريعات والعقوبات الصارمة للحد من تجاوز أخلاقية الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك بهدف التصدّي لها، وذلك بتقديم مقترحات عملية يمكن أن تحد من انتهاك خصوصيات الأفراد والمجتمعات.

٢-ضرورة التنشئة والتوعية على حسن استخدام وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة بمختلف أنواعها، والتربية على استخدام المواقع الاجتماعية، ضمن المناهج الدراسية وبرامج التعليم منذ المرحلة الابتدائية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الاتصال الحديثة، مواقع التواصل الاجتماعي، موقع "الفيسبوك"، الكتابة، النشر، الأخلاقيات.

Abstract:

Social media has allowed its users to transmit information, opinions and multiple ideas, without restrictions or limits. In light of what was imposed by the developments and changes in the methods of communication and communication, are there any controls for the ethics of writing and publishing on the Facebook site through what is written and published on the site?

This study seeks to identify the limits and ethics of writing and publishing on the Facebook site, and how the activists of the sites deal with ethics in their writings and publications, as well as their role in shaping the knowledge of community members and their attitudes towards social issues published on the site.

The study aimed to reveal the limits and nature of the ethics of writing and publishing on Facebook, and to identify the issues that constitute a dangerous and imposed reality on the individual and society on Facebook. And the areas of transgressions of writing and publishing on Facebook and its various dimensions. The study came out with many conclusions, including:

1-Social networking sites opened the door wide for the emergence of deviant writings and publications that could not have been published in the past due to their departure from the circle of traditional ethics, which led to the spread of new phenomena in terms of perpetrators, subject and methods of committing them, which were given different names, such as information crimes, technology crimes. Information, Facebook crimes.

2-The transgressions of abuse in writing and publishing through the Facebook site are numerous and varied in nature, as there are moral transgressions affecting human honor and dignity, as well as crimes affecting public security, social peace and other crimes, and they are published and presented in various forms and methods on the Facebook site. In light of the results, several recommendations were formulated, including:

1-Legislation must be enacted to keep pace with the development taking place in social networking sites, in terms of the nature of laws, legislation and strict penalties to limit the transgression of the morality of writing and publishing on Facebook with the aim of addressing it, by presenting practical proposals that can limit the violation of the privacy of individuals and communities.

2-The necessity of upbringing and raising awareness on the proper use of means of communication and modern information technologies of all kinds, and education on the use of social sites, within the curricula and education programs since the primary stage.

Keywords: Modern means of communication, social networking sites, "Facebook", writing, publishing, ethics.

المقدمة:

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي توفّر العديد من الخدمات منها، المحادثات الفورية والرسائل النصية والبريد الالكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفّات وغير ذلك من الخدمات، فهي مواقع اجتماعية تفاعلية، ظهرت مع الجيل الثاني للويب web2، وتتيح لمستخدميها التواصل في أيّ وقت وفي أيّ مكان من العالم، وغيرت المواقع الاجتماعية مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب وتجاوزت حاجز احتكار المعلومات وحجبها. وتميّزت المواقع الاجتماعية بأنّها وسائل فعالة للتواصل وتبادل الرسائل والآراء ومعرفة الأخبار والمعلومات والاطلاع على الملفات الشخصية بين تجمعات افتراضية، تشكلت من أفراد في أماكن متفرقة من دول العالم، وتشكّل إحدى الوسائل الاجتماعية واسعة الانتشار بين دول العالم. وعلى الرغم من تعدد مواقع التواصل الاجتماعي وتنوعها، فإنّ موقع الفيسبوك يعّد من أهمها، بسبب ارتفاع عدد مشتركيه ومستخدميه، حيث تجاوز العدد مليار مشترك.

وصاحب التطوّر التقني إنشاء برنامج منظمة اليونسكو لأخلاقيات العلوم التقنية Technology، عام ١٩٩٨، تزامناً مع إنشاء اللجنة العالمية المعنيّة بأخلاقيات المعارف العلمية لتعكس الأخلاقيات على العلوم وتطبيقاتها، والتي تهدف إلى تعزيز مفاهيم العلوم من خلال منظور أخلاقي بإطلاق عملية بناء المعايير الأخلاقية ودعمها، وسعت بعض الدول إلى إنشاء هيئات أو لجان أو منظمات تُعنى بالأخلاقيات في شتى العلوم. وينص الميثاق الأخلاقي لأعضاء جمعية أجهزة الحاسوب على ضرورة مساهمتهم في خدمة المجتمع والإنسانية، وتجنب إلحاق الأذى بالآخرين، والالتزام بالأمانة والصدق والموضوعية وعدم التمييز، واحترام ملكية الآخرين، واحترم الخصوصية والسرية (بخيت، ٢٠١٢). وأمام ما تفرضه التقنيات الحديثة والمتطورة من متغيرات في أساليب الاتصال والتواصل، فإنّ السؤال المطروح في هذا الإطار هل توجد حدود وضوابط لأخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك من خلال الكتابات والمنشورات التي تنشر بالموقع؟ وهل يمكن تحديد وتطبيق نصوص قانونية تكون قادرة على التصدّي للتجاوزات الأخلاقية التي تكتب وتنشر في الموقع أم أنّ هناك صعوبة في مواجهة مثل هذه التحديات، من حيث محاسبة من يقوم بانتهاك الخصوصيات بالإساءة أو التجريح والشتم؟

المبحث الأول/ الإطار المنهجي للدراسة

إشكالية الدراسة:

لكلّ مهنة أخلاقيات لا تستقيم الأمور من دونها، فالأخلاق هي الركيزة الأساسية التي يُقام عليها بُنيان أية مهنة من المهن، كما أنّ القواعد والقوانين المحددة للأخلاقيات المهنية أو السلوك المهني تُسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز السمعة والكرامة المهنية، ومُمارسة الواجبات وفقًا لمبادئ وقواعد أخلاقية مُتّفق عليها، تنبع من القيم والعادة والتقاليد الرصينة، وفي الوقت نفسه فإنّها تخدم غرضين بالنسبة للأعضاء المشاركين بالمهنة؛ فهي تُوفّر حماية أفضل للأعضاء، كما أنّها من جهة أخرى تُوفّر خدمة أفضل للجمهور المُستفيد من الخدمة المقدمة.

ومواقع التواصل الاجتماعي أتاحت المجال لمن يرغب في الكتابة والنشر فيها وبكافة أشكالها، بحكم أنها وسائل اتصال حديثة ومتطورة، تجمع بين خاصيتي الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري، وحققت انتشاراً واسعاً على مستوى دول العالم. وبما أن الكتابة تعدّ إحدى أهم وأبرز أساليب التواصل بين البشر منذ العصور القديمة حتّى الوقت الحالي، فيمكن تلخيص صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: هل توجد حدود وضوابط لأخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك من خلال الكتابات والمنشورات التي تنشر بالموقع؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في قيمة الموضوع نفسه، حيث إنها تسعى إلى التعرف على حدود وأخلاقية الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك، وكيف يتعامل نشطاء الموقع في كتاباتهم ومنشوراتهم مع الأخلاقيات، فضلاً عن دورهم في تشكيل معارف أفراد المجتمع واتجاهاتهم تجاه القضايا الاجتماعية المنشورة في الموقع، كما تكمن أهميتها في أنّها تسلط الضوء على أحد أهم موضوعات الساعة الساخنة وأكثرها تداولاً، حيث يتم نشر قضايا اجتماعية متعددة متلاحقة تتفاعل معها مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها موقع الفيسبوك.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- الكشف عن حدود وطبيعة أخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك.

- التعرف على القضايا التي تشكل واقعاً خطيراً ومفروضاً على الفرد والمجتمع في موقع الفيسبوك.

- الكشف عن مجالات تجاوزات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك وأبعادها المختلفة.

- التعرّف على رؤية مستخدمي مواقع الفيسبوك تجاه القضايا المثارة من خلال كتاباتهم ومنشوراتهم.

-الكشف عن استغلال الإمكانيات المتطورة لموقع الفيسبوك في الاتصال لإدارة القضايا المثارة.

تساؤلات الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات المتصلة بأخلاقيات الكتابة والنشر في مواقع الفيسبوك، ويمكن إيجازها كالآتي:

- هل توجد أخلاقيات للكتابة والنشر في موقع الفيسبوك؟
- ما حدود الالتزام بأخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك؟
-هل هناك ضوابط محددة للكتابة والنشر في موقع الفيسبوك؟
- ما السلبيات التي رافقت الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك؟
- ما المجالات الأكثر إثارة وتأثراً بالكتابة والنشر في موقع الفيسبوك؟
- هل يمكن تطبيق قوانين وتشريعات ملزمة للكتابة والنشر في موقع الفيسبوك؟

ويمكن صياغة فروض الدّراسة على النحو الآتي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أخلاقيات الكتابة وما ينشر في موقع الفيسبوك.
- تخلو الكتابة في موقع الفيسبوك من قواعد الضوابط الأخلاقية عند النشر في الموقع.

منهج الدراسة:

تعّد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على استخدام منهجيّة التحليل والاستقصاء، بوصفها أنسب المناهج لتحليل المضمون ووصف المحتوى مما تمّ استقصاؤه وتتبُّعُهُ من كتابات ومنشورات في موقع الفيسبوك.

الدراسات السابقة

اطلع الباحثان على العديد من الدراسات السابقة، التي تتصل بمواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها المتعددة، منها دراسات تناولت موقع الفيسبوك، بعضها منشورة في مجلات علمية محكمة، وبعضها الآخر منشورة في مواقع التواصل الاجتماعي. ولوحظ أن بعض الدراسات السابقة تناولت أفكاراً بحثية قريبة من هذه الدراسة أو أنها تناولت أجزاء منها، **ومن هذه الدراسات:**

- **دراسة (ممدوح، ٢٠٢٠):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر شبكات التواصل الاجتماعي على الحياة الزوجية في صعيد مصر بالتطبيق على موقع الفيسبوك. **وتوصلت هذه الدراسة العلمية الحديثة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-إن ٣% فقط من الأزواج الصعايدة هم الذين سلموا من أثر الفيسبوك عليهم، بينما واجه الغالبية العظمى مشكلات عدّة يأتي في مقدمتها الخرس الزوجي وتعميق الفجوة بين الأزواج بنسبة ٢٤%.

٢-الإهمال المتبادل بين الزوجين وتفكك الأسرة بنسبة ١٦٫٥، وبلغت نسبة الخيانة الزوجية ١٢٫٣، ثم العنف الزوجي ٧%، كما برزت آثار سلبية مصاحبة لهذه المشكلات من أهمها ارتياد المواقع الاباحية والتوسع في إقامة العلاقات العاطفية مع الغرباء. ورصدت الدراسة أن هناك ٨٠% من الأزواج لديهم حسابات على الفيسبوك، وأن ٣٥% منهم يتبادلون كلمة السر Password، بينهما إمّا بدوافع الشك والغيرة أو من قبيل تدعيم الثقة بينهما. وتمّ تنفيذ الدراسة على ٤٣٥ أسرة في أسيوط وسوهاج بجمهورية مصر العربية.

- **دراسة (عبد الكافي، عام ٢٠١٩)** هدفت إلى التعرف على مدى احتواء الصور المنشورة في موقع الإنستغرام على قيم أخلاقية، والكشف عن أكثر أنواع الأخلاق السائدة في الصور المنشورة في حسابات عينة الدراسة. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-إن الصور في عينة الدراسة تحتوي على قيم أخلاقية بنسبة ٤٩%، لم تكن بالمجردة في أي من صور الذكور أو الإناث.

٢-أظهرت الدراسة تطور الناحية الأخلاقية إلى حد ما أو عدم تطورها، حيث لوحظ تطور الصورة من ناحية الجانب الأخلاقي نادر الحدوث خلال المدة الزمنية للدراسة.

- **دراسة (اللبان، ٢٠١٤)** هدفت إلى التعرف على الضوابط المهنية والأخلاقية للإعلام الجديد، والبيئة القانونية والتشريعية له. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-غياب تشريع واضح للصحافة الإلكترونية بكافة ابعادها.

٢-عدم وضوح علاقة الصحافة الإلكترونية بنقابة الصحفيين.

- **دراسة (بخيت، ٢٠١٢**، ٤٧٧) هدفت إلى طرح إطار عام لمنظومة أخلاقيات الإعلام في البيئة الإعلامية الإلكترونية، ورصد وتحليل منظومة أخلاقيات الإعلام السائدة في البيئة الإعلامية الإلكترونية. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-إنّ الاهتمام بأخلاقيات الإعلام في البيئة الإلكترونية، لم يبدأ سوى عام ١٩٩٥، مصاحبا للتطور التقني.

٢-غياب الضوابط الأخلاقية التي تنظم النشر على المواقع الإلكترونية، وعدم وضوح الصورة أمام الكتاب والناشرين في البيئة الإلكترونية.

- **دراسة (نريمان، ٢٠١١)** هدفت إلى التعرّف على تأثير مواقع الشبكات الاجتماعية في العلاقات الاجتماعية، وتندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، معتمدة على أداتي الملاحظة والاستبيان لجمع البيانات، من مستخدمي فيسبوك في الجزائر. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-بينت الدراسة أنه على الرغم من الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي على منظومة العلاقات الاجتماعية فإنّ هذه المواقع حافظت على العلاقات الاجتماعية القديمة وقامت بتوسيعها.

٢-أن من أهم دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التواصل مع الأهل والأصدقاء والتثقيف، ثم زيادة المعلومات والمعارف. يليه الترفيه والتسلية، كما كشفت الدراسة أن علاقة القرابة والصداقة تأتيان في مقدمة أسس اختيار الأصدقاء على هذه المواقع يليهما المستوى الثقافي والمعرفي ثم الاهتمام المشترك.

دراسة(مصطفي، ٢٠١٠) هدفت إلى التعرف على المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها، وذلك من خلال سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. **وتوصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-إن تلاقي تكنولوجيا الاتصال والحاسب الآلي مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي أدّت إلى زيادة معدلات جرائم تقنيات المعلومات، ويتطلب الأمر اتخاذ الإجراءات والتدابير لمواجهة هذه المخاطر.

٢-بيّنت الدراسة أنّ من أبرز المخاطر والتحديات سرقة الهوية، والإعلانات الوهمية، والنصب، والاحتيال.

- **دراسة** (Ronald K. Raymond and Yixin Lu, ٢٠١١) هدفت إلى التعرف على كيفية استخدام الصحفيين للفيسبوك، وطبيعة التحدّيات الأخلاقية التي تواجههم. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-تنوعت أسباب استخدام الفيسبوك، كالعلاقات المتبادلة مع الآخرين، والبقاء على اتصال دائم مع العائلة ومعرفة معلومات عن الآخرين.

٢-أشارت الدراسة إلى أنّ هناك سببين في غالب الأحيان من جهة الصحفيين لاستخدام موقع الشبكات الاجتماعية هما البقاء على اتصال مع العائلة واستخدام الشبكات للفائدة المهنية.

- **دراسة(فالو، ٢٠١٠)** حول تكنولوجيا المواقع الاجتماعية والفضائل: الأخلاقيات وتكنولوجيا المعلومات. وناقشت الدراسة التطبيقات الأكثر انتشارًا ومنهجية لإطار معياري قائم على الفضيلة التأثير الأخلاقي لوسائل الاتصال الحديثة وتقنيات المعلومات الحديثة والمتطورة، والمواقع الاجتماعية على وجه التحديد. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-هناك سمات لأخلاقيات الفضيلة التي تجعلها مناسبة بشكل فريد، بينما تظل مكملة للمناهج المعيارية الأخرى، بسبب قدرتها على التوفيق بين عدد من المقاربات والمناهج، وهناك حاجة إلى منظور قائم على الفضيلة لتصحيح التحيز النفعي القوي في منهجيات البحث حول التأثير الأخلاقي لتقنيات المعلومات.

٢-قدمت الدراسة عرضًاً مختصراً لمزايا أخلاق الفضيلة من خلال إظهار كيف يمكن أن تضيء بشكل مفيد البعد الأخلاقي للمواقع الاجتماعية. وركزت على تأثير هذه التقنيات على ثلاث فضائل يتم شحذها عادةً في الممارسات التواصلية، الصبر والأمانة والتعاطف.

- دراسة عبد الكريم الزياني ٢٠١٠) هدفت إلى التعرف على إشكاليات الرقابة، والضوابط الأخلاقية والتشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية في ظل الهيمنة الإعلامية للإعلام السائد. **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:**

١-تبرز قدرة المواطن العربي على مقاومة الإعلام السائد من التعرض لمصادر المعلومات التي تتسق مع قيمه ومواقفه واتجاهاته، والابتعاد عن الإعلام الذي يصطدم مع تلك القيم والمواقف والاتجاهات.

٢-إن الإعلام البديل يتجاوز مجرد تقديم المعلومات إلى التحفيز والحشد والإثارة.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد عرض مختصر للعديد من الدراسات، **لعل أبرز ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

١-تركيزها على أخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك، وهذا المجال لم تتطرق له الدراسات السابقة.

٢-تناولها الربط بين الكتابة والنشر والالتزام بالأخلاقيات في مواقع الفيسبوك الاجتماعي.

٣-أشارت بعض الدراسات السابقة إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من جهة أفراد المجتمع، مما يدفع للبحث حول دور موقع الفيسبوك، واستخدامه في الكتابة والنشر.

٤-الدراسات السابقة تناولت علاقة الجمهور بمواقع التواصل الاجتماعي من خلال مداخل نظرية مختلفة سواءً العربية منها أو الأجنبية، على الرغم من قلتها، إلا أن أنها لم تركز على الأخلاقيات.

٥-معظم الدراسات السابقة ركّزت على فئات مختلفة من المجتمع، فيما دراستنا ركزت على تحليل مضمون ما ينشر ويكتب في موقع الفيسبوك من قضايا اجتماعية.

٦-استفادة الباحثين من مراجعة التراث العلمي السابق في صياغة الإطار المنهجي للدراسة، والفروض التي تحقق أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

٧-يمكن أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية مفيدة للجهود العلمية السابقة، وتم تنفيذها في ظل التطور المستمر لموقع الفيسبوك خلال عام ٢٠٢٠.

تعريفات الدراسة:

النشر: ويقصد به النشر الرقمي للكُتب والمقالات الإلكترونيّة، ويُعرّفه أحمد بدر في كتابه علم المكتبات والمعلومات بأنّه: الاختزان الرقميّ للمعلومات مع تطويعها وبثّها وتوصيلها وعرضها إلكترونيًّاً أو رقميًّاً من خلال شبكات الاتصال الاجتماعي، وهذه المعلومات يمكن أن تكون في شكل نصوص، أو صور، أو رسومات تتمّ مُعالجتها آليًّا، ويتم من خلال خدماتها التواصل المباشر، وإرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم (مبارك، ٢٠١٢).

أخلاقيات النشر: كلمة الأخلاق Ethics، مشتقة من كلمة Ethos أي روح الشعب، كما أنها تعني أعراف المجتمع وتقاليده وسلوكياته وكلمة السلوك Morality، مشتقة من كلمة Mores أي العادات وتعني السلوكيات الفعلية العملية. والأخلاق هي الأساس أو الركيزة الأولى التي يُقام عليها بُنيان مهنة العاملين في مؤسسات المعلومات، كما أنّ القواعد والقوانين المتصلة بالأخلاق المهنية أو السلوك المهني تُسهم إسهامًا كبيرًاً في توليد الكرامة المهنية، ومُمارسة الواجبات وفقًا لمبادئ وقواعد مُقنّنة مُتّفق عليها من قِبل العاملين بالمهنة، وهي تخدم غرضين بالنسبة لأعضاء المهنة؛ فهي من ناحية تُوفّر حماية أفضل للأعضاء، كما أنّها، من ناحية أخرى، تُوفّر خدمة أفضل للجمهور المُستفيد من المهنة (البادى، ١٩٩٧)، كما تعني الأخلاقيات المهنية الالتزام الذاتي في سلوكهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين وتجاه جماهيرهم بمبادئ وقيم أساسية (مكاوى، ٢٠١٥).

المعلوماتية: هي علم المعلومات أو تقنيات المعلومات، أي المعلومة الخاضعة للمعالجة الإلكترونية، وهي مشتقة من كلمة المعلومة Information من جهة ومن كلمة الأوتوماتيك Automatique، من جهة اخرى، وهي علم المعالجة العقلانية، لا سيما من خلال الآلات الإلكترونية للمعلومة، التي تعّد مرتكزاً للمعارف الإنسانية ولوسائل الاتصال في المجال التقني والاقتصادي والاجتماعي (العسكرى، ١٩٩٣).

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أخلاقيات الكتابة والنشر:

يذهب بعض الكتاب في مجال الاتصال إلى ضرورة وضع مواثيق شرف تحدّد أسس التعامل الأخلاقي وتضبط لهم المعايير الأخلاقية لحدود الكتابة. وكتب العديد من المؤلفين والمنظرين والفلاسفة عن الأخلاقيات وأهميتها في المجال الإنساني، وتجسيد الممارسة الأخلاقية على صعيد الواقع من خلال الكتابة، وفسر "جون ستيوارت ميل" المنفعة بأنها تعني التصرف الأخلاقي، وينبغي أن تهدف إلى الخير العام، ويرى "ميل" بأنه على الفرد أن يسعى إلى تحقيق مصلحة المجموعة بنفس الروح التي يسعى بها إلى تحقيق منفعته الشخصية(مكاوى، ٢٠١٥، ٥٦).

وجاءت مواثيق الشرف وأخلاقيات الإعلام عموماً من خلال نمطين(المشاقبة، ٢٠١١).

١-مواثيق إجبارية أو إلزامية: وتتجسد في مبدأ العقاب لمن يخالف ما جاء به من سلوك مهني.

٢-مواثيق اختيارية: وهي بمثابة تنظيم ذاتي ورغبة من العاملين في المهنة، بحيث تعبّر عن مواقفهم والتزامهم بتنفيذها، خلال ممارستهم للعمل.

وحظيت أخلاقيات الكتابة والنشر باهتمام المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وأصدرت الجهات المتخصصة تقارير دورية لتوضح المخاطر المترتبة على عدم الالتزام بالأخلاقيات، وترتبط المهام الموكلة إليهم بالتفاعل والتواصل مع المشاركين والمستخدمين بشرط الالتزام بالثوابت الأخلاقية المحددة في تواصلهم وتفاعلهم، ومنها (شرف، ٢٠١٤).

- عدم الإساءة إلى المشترك أو السخرية منه مهما كانت الأسباب، فعلى أيّ مستخدم لموقع الفيسبوك أن يضبط نفسه، حتى ولو أستفزه أيّ مشارك أخر.

- عدم فرض وجهة نظره الشخصية على المشتركين معه في موقع الفيسبوك، لا سيّما إذا كان الموضوع متصلا بقضايا خلافيه فيها وجهات نظر متعددة، والتعرف على مختلف الآراء؟

- إذا لزم الأمر التعليق على قضية أو مناقشة موضوع محدد مع الآخرين فليكن ذلك بأسلوب مؤدب ولطيف.

- الحرص على استخدام الكلمات والعبارات المهذبة، والابتعاد عن الكلمات والعبارات الخارجة عن الآداب.

- توخّي الدقة في نشر المعلومات بالموقع، لا سيما التي تروّج لها مصادر غير موثوقة.

وتبرز التجاوزات في أخلاقيات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك، من خلال انتهاك ضوابط القيم والعادات السائدة بالمجتمع، في الكتابة والمشاركة والتفاعل، من حيث((مكاوى، ٢٠١٥، ٢٦٨).

١-الإساءة للآخرين: حيث ينشر بعض الكتاب المشاركين في موقع الفيسبوك كتابات وتعليقات تسئ للمشاركين الآخرين، لا سيما الذين يختلفون حول القضايا والموضوعات المنشورة في الموقع.

٢-السب والشتم: فاستخدام كلمات وعبارات وألفاظ خادشه للحياء في موقع الفيسبوك أمر غير مقبول، لأن النشر يصل إلى جمهور واسع وفئات عمرية مختلفة، وينبغي التحلي بالقيم التربوية والآداب العامة.

٣-الكذب والتدليس: يلجأ بعض المشاركين لنشر معلومات وأخبار كاذبة ومغلوطة، لأغراض لا أخلاقية متعددة، مثل إيذاء أشخاص آخرين لمواقف شخصية متعمدة، وغير ذلك من الأساليب.

٤-التدخل في الخصوصيات: ويعني الابتعاد عن نشر كتابات ومعلومات تتدخل بخصوصية الآخرين وعدم التشهير بهم، من منطلق صيانة حقوق الأفراد في الحفاظ على أسرار حياتهم الخاصة.

وعلى الرغم من وجود العديد من المزايا والإيجابيات في مواقع التواصل الاجتماعي، فإنّ تطور صناعة الشائعات، وصياغتها بشكل يجعلها قابلة للتصديق وغير مبالغ فيها، جعلها وسيلة لترويج هذه الشائعات.

وعلى المشاركين في كتابة المنشورات والتعليقات على موقع الفيسبوك توعية المتشاركين بقواعد الالتزام بأخلاقيات الكتابة في الموقع، والتفاعل مع القضايا المطروحة بتجرد من الذاتية.

ويعّد الناشرون من أهم منظومات الترويج للمعلومات في المجتمع، وكلّما مارسوا مهنتهم بأخلاقياتها ازدادت جودة هذه المنظومة، وفي عصر تدفق المعلومات أصبح التنافس من أجل تحسين المُحتوى العربي للمعلومات على شبكة الإنترنت وخارجه ضرورة مُلحّة، ما يدفعنا إلى ضرورة تحسين مضمون تلك المنظومة، وفي مقابل ما سبق تسقط المنظومة المعرفية إذا سقطت المنظومة الأخلاقية، وبما أنّ

الناشرين هم أحد أقطاب منظومة المعلومات، فإنّ أخلاقهم المهنية تنعكس سلبًا أو إيجابًا على هذه المنظومة ككلّ (السكارنة، ٢٠١٥) ، كذلك فإنّ الناشرين لا يقلّون مكانةً، فيما نعتقد، عن المُعلّم؛ لأنّ كليهما يُساعد على نشر العلم النافع، أو هكذا ينبغي أن يكون، ومهنة الناشر فيما نعتقد تُشبه مهنة الرُّسل عليهم السلام؛ الذين يقومون بتوصيل محتوى الرسالات من المعلومات إلى الناس كافة. وينبغي على الناشر التحلّي بالعديد من الصفات الأخلاقية، سواء كان كاتبًا، أو جهة منوطة بالنشر، ولعلّ أهم تلك الأخلاقيات: الصّدق؛ والأمانة، والإتقان؛ والإخلاص؛ والحياد؛ والدّقة؛ والموضوعية؛ والنزاهة؛ واحترام الملكيّة الفكريّة للغير. فعلى سبيل المثال لا الحصر **عند كتابة التقارير حول الأطفال، لا بدّ من مراعاة الآتي (الصاعدى، ٢٠١٢):**

١. الالتزام التام بمعيار الدقة ومراعاة الحساسية عند كتابة التقارير حول القضايا التي يتورط فيها الأطفال.
٢. تجنب برمجة ونشر الصور التي تتدخل في الفضاء الإعلامي للأطفال بمعلومات مدمرة بالنسبة إليهم.
٣. تجنب استخدام الأنماط التقليدية والعرض المثير للترويج للمواد الصحفية التي يكون ضحيتها أطفال.
٤. تجنب تحديد هوية الأطفال سواء كانت بصرية أو غير ذلك، ما لم تكن في ذلك مصلحة عامة واضحة.
٥. منح الأطفال، كلما أمكن ذلك، حقّ الوصول إلى وسائل الإعلام للتعبير عن آرائهم من دون تحريض.
٦. الحرص على التحقق بصفة مستقلة من المعلومات التي يوفرها الأطفال والاحتياط من ضمان أن يتم التحقق من هذه المعلومات دون تعريض الأطفال للخطر.
٧. تجنب استخدام الصور ذات الطابع الجنسي للأطفال.
٨. استخدام طرق نزيهة ومفتوحة ومباشرة للحصول على الصور والحصول عليها، كلما أمكن ذلك، بمعرفة وموافقة الأطفال أو الشخص البالغ المسؤول عنهم أو الوصي أو من يعتني بهم.

التأثيرات السلبية للمواقع الاجتماعية:

لقد ترتّب على التطور التقني Technology في الاتصال Communication بروز عنصر المعرفة بصفته عنصراً قائماً بذاته، إذ اعتمد هذا التطور على العقل البشري، والتقنيات الدقيقة بمختلف أنواعها، ومنها الحاسوب الآلي Computer، وشبكة المعلومات الدَّوْليّة - الإنترنت Internet، وتَدَفُّق المعلوماتِ وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة فائقة (الدنانى، ٢٠٠٥، ١٨)، وأتاحت شبكة الإنترنت ظهور الإعلام الاجتماعي Social Media، مما سهل نقل المعلومات والآراء والأفكار المتعددة إلى كافة المستخدمين لها.

وتشير نتائج العديد من الدراسات العلمية السابقة إلى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يزيد من تشكيل ظاهرة التفاعل الاجتماعي، وبما أن فضاء الاتصال يمثل مجالاً مفتوحاً فإن المتغيرات والمتناقضات في مواقع التواصل الاجتماعي ترتبط باستمرارية عامة للمجتمعات، لكونها ليست ساكنة بطبيعتها، أي أن الاشكال الاجتماعية عرضة للتغير باستمرار. وصاحب الإعلام الرقمي مجموعة من التحديات، يمكن أن تكون أكثر خطرًا على المنظومة الثقافية للأمة العربية، حيث يعاني الشارع العربي من مشكلات جمة في التفكير تجعل آراءه أقرب إلى السطحية والتعميم ومرتبطة أكثر بالشائعات والشعارات الأيديولوجية التي تلاقي هواه، حتى لو لم يقف المنطق إلى جانبها ولم يؤيدها التاريخ والعلم(بكار، ٢٠٠٧).

وتتسم مواقع التواصل الاجتماعي بعديدٍ من السمات كالاندماج والمشاركة والانفتاح وغياب الحدود، والنمو الكبير الذي شهدته مواقع التواصل الاجتماعي يفرض عددًا من التحديات على سياسات الإعلام التقليدية وما يتعلق بتنظيمها، فعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة لمواقع التواصل الاجتماعي فإن هنالك عددًا من السلبيات والمخاوف المرتبطة بهذه المواقع، وتتمثل في الخصوصية وحماية البيانات وانتشار خطاب الكراهية والتحريض والبلطجة، وقضايا الملكية الفكرية أو حق المؤلف، وأيضا انتشار الشائعات المجهولة المصدر(Chin, 2012).

وعلى الرغم من دور مواقع التواصل الاجتماعية الإيجابي في مسيرة التغيير والإصلاح خلال المرحلة الانتقالية، فإنها كشفت عن دور سلبي أصبح يتزايد مع ضعف المواجهة وقلة الوعي. ويمكن حصر التأثيرات السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي في النقاط الآتية (الصاعدى، ٢٠١٢):

- بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة والتجمعات الفاسدة، وهذا البث يحدث خللًا أمنيًا وفكريًا، لا سيما أن أكثر رواد مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب فيسهل إغراؤهم وإغواؤهم بدعوات لا تحمل من الإصلاح شيئًا، بل هي للهدم والتدمير، ويمكن أن تكون وراء ذلك منظمات وتجمعات، بل ودول لها أهداف تخريبية.

- عرض المواد الإباحية والفاضحة والخادشة للحياء، فقد ذكرت وزارة العدل الأمريكية في دراسة لها أن تجارة الدعارة والإباحية تجارة رائجة جدًا يبلغ رأسمالها ثماني مليارات دولار ولها أواصر وثيقة تربطها بالجريمة المنظمة. وتشمل تجارة الدعارة وسائل عديدة كالكتب والمجلات وأشرطة الفيديو والقنوات الفضائية الإباحية والإنترنت. وتفيد إحصاءات المباحث الفيدرالية الأمريكية FBI أن تجارة الدعارة هي ثالث أكبر مصدر دخل للجريمة المنظمة بعد المخدرات والقمار.

- التشهير والفضيحة والمضايقة والتحايل والابتزاز والتزوير، وهي سلوكيات تظهر على الشبكة بشكل عام لسهولة التدوين والتخفي، ولا تحتاج بالضرورة إلى معرفة تامة بالبرمجة والبرمجيات، ولا تستند في الغالب العام إلى مستند شرعي حقيقيّ، فلا يحتاج صاحبها للتدليل أو التعليل أو الإثبات، كل هذا تقابله أنظمة وقوانين لا تملك الرد الرادع لمثل هذه التصرفات.

- ويمكن أن يكون الابتزاز أخلاقيًا بصور أو مقاطع فيديو، لا سيما إذا أخذت كرهًا وغصبًا وهي من أكثر صور الابتزاز على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد يكون ماليًا من قبل أشخاص أو من قبل عاملين في جهة خاصة عند ترك العمل أو الفصل، فقد تكون بحوزته معلومات فيساوم صاحب المنظمة على تلك المعلومات.

- وكذلك التزوير من أكثر جرائم نظم المعلومات انتشارًا على الإطلاق، ويتم التزوير في صور شتى منها على سبيل المثال إدخال بيانات خاطئة أو تعديل البيانات الموجودة، ومن صورها على مواقع التواصل الاجتماعي تزوير البيانات الخاصة للشخص، مثلا الجنس أو العمر أو وضع صورة مخالفة للواقع.

- انتهاك الحقوق الخاصة والعامة أو الخصوصية الشخصية والخصوصية الاعتبارية للمواقع من الحقوق المحفوظة، والتي يعتبر الاعتداء عليها جرمًا يستحق صاحبها العقاب والتجريم، وقد أدى انتشار المواقع الاجتماعية بما تحمله من خصوصية اجتماعية للشخص والمواقع إلى سهولة هتك ستار الحقوق والتلاعب بها إما بالتعطيل، أو التغيير، أو بالاستغلال السلبي لها ولمعلوماتها. ويتم انتهاك الخصوصية من خلال عدة أساليب، منها انتحال الشخصية الخاصة للأفراد أو الاعتبارية للمواقع والشركات، فلكل شخصية فردية واعتبارية حقوقها المحفوظة، لا سيما الشخصيات المهمة والمتميزة وأصحاب المناصب العليا والشخصيات البارزة، وكذلك الحال مع المواقع الشهيرة والمتميزة، استغلالًا للنفوذ والشهرة والثقة الاعتبارية لكثير من الشخصيات والمواقع. ويؤثر استخدام الفيسبوك لساعات طويلة سلباً على صحة الفرد، فضلاُ عن أن الإدمان على استخدامه يؤدي إلى فرض العزلة والانطواء على المستخدم، مما يترتب عليه أحياناً سوء توافقه النفسي والاجتماعي وفقد القدرة على التعامل مع الآخرين نتيجة عدم تواصله معهم. (البدر،٢٠١٢).

كما أن المجتمعات العربية تعاني من قضايا مجتمعية متلاحقة في مجالات مختلفة كانت تقتصر على الجهات الرسمية ذات العلاقة في معالجتها، ولكن مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي شارك المجتمع في التعبير عنها، ووضع التصورات والمقترحات في معالجتها. وربما تكون مواقع التواصل الاجتماعي قد ساهمت بشكل إيجابي في معالجتها، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تكون هي سبب المشكلة وعثرة أمام معالجاتها، لكونها مجالاً خصباً للكتابة فيها ونشر الشائعات والتضليل الإعلامي والانتشار السريع، كما يكتب فيها غير المتخصص الذي قد لا يدرك أبعاد الأزمة وحلولها. وتكمن أهمية أخلاقيات الكتابة والنشر في مواقع التواصل الاجتماعي في الآتي(محسن، ٢٠٠٧):

١-إنّ الأخلاق هي أساس نجاح أي نشاط إنسانيّ، والكتابة في مواقع التواصل الاجتماعي والنشر الإلكتروني، كغيرها من الكتابة؛ تقوى وتزدهر إذا تمّت مُمارستها داخل إطارها الأخلاقي.

٢-إنّ الالتزام بأخلاقيات الكتابة والنشر في الموقع الاجتماعي لا يؤدي إلى نجاحها فقط، وإنّما يرفع من مصداقية كاتبها، وتحقيق رسالة جهة النشر، ويزيد من قيمة المادة المنشورة، والعكس صحيح كذلك.

٣-إنّ نجاح النُّظم يعتمد على ما يكون لدى العاملين بها من معرفة، ومقدرة على المُبادرة، وتحمّل مسؤولياتها؛ إذ لا يكفي أن يكون تصميمها حسنًا، بل ينبغي أن تتميز بالمعلومات والمواد المفيدة للمستخدمين.

الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك:

يعّد موقع الفيسبوك من أوائل مواقع التواصل الاجتماعي التي ظهرت على شبكة الإنترنت، حيث بدأ استخدامه عام ٢٠٠٤، ويعود تأسيسه لطالب أمريكي كان يدرس بجامعة هارفارد، إذ جعله وسيلة للاتصال بينه وبين بعض زملائه في الدراسة، ثم تطور بعد ذلك ليصبح مفتوحاً على بعض الجامعات الامريكية الأخرى، قبل أن يصبح موقعاً اجتماعياً مفتوحاً للعموم عام ٢٠٠٦، مما يسمح لأي راغب بالاشتراك فيه والتسجيل المجاني بالصفحة الخاصة بالموقع، وذلك بعد تسجيل بعض المعلومات الشخصية اللازمة، والمتصلة أساساً بالهوية والعنوان الالكتروني والميولات والأهواء التي بقبولها يصبح ذلك الشخص متصلاً بموقع الفيسبوك، ويتمتع بصفحة شخصية تتضمن العديد من التطبيقات، مثل لوحة الحائط Profile، التي هي عبارة عن مساحة مخصصة في صفحة الملف الشخصي لأي مستخدم تتيح لأصدقائه إرسال الرسائل المختلفة إليه، وخانة للأصدقاء Amis، التي هي عبارة عن صندوق لحفظ رسائل افتراضية يستقبل فيها المستخدم الإشارات التي توجه إليه، ويمكن من خلالها معرفة أصدقاء له يرغبون في إقامة صداقة افتراضية معه، فضلاً عن خاصية الصور photos التي تمكن المستخدم من تحميل المرفقات والصور ومقاطع الفيديو من أجهزتهم الإلكترونية إلى الموقع، كما توجد بها ميزةStatus أو الحالة التي تتيح للمستخدمين إمكانية إبلا غ أصدقائهم بأماكنهم، وما يقومون به من أفعال في الوقت نفسه.

ومع مرور الوقت بدأ الفيسبوك في إضافة العديد من السمات الجديدة إلى الموقع، حيث تمّ عام ٢٠٠٦، الإعلان عن خاصية News feed أو المعلومات الإخبارية التي تظهر على الصفحة الرئيسة لكافة المستخدمين، والتي تقوم بتمييز بعض البيانات مثل التغييرات التي تحدث في الملف الشخصي، فضلاً عن الأحداث المرتقبة وأعياد ميلاد الأصدقاء المستخدمين للفيسبوك. ويتيح الموقع لمستخدميه الاتصال والتواصل فيما بينهم بفاعلية وسهولة، حيث يقوم المستخدم بإنشاء ملف خاص به Profile، يتضمن اهتماماته المختلفة، من نصوصٍ وصورٍ ومقاطعَ فيديو، ويستطيع تبادلها مع الآخرين برسائل خاصة أو

عامة، وتكوين مجموعات من الأصدقاء، ويمكن لأي مستخدم الدخول إلى موقع الفيسبوك والتفاعل مع المستخدمين الذين يعرفهم أو التعرف إلى أشخاص جدد يستطيع التعرف على ما يسمحون له به من معلومات تتصل بهم وبأصدقائهم (عبد الحميد، ٢٠١٧).

وقد تجاوز عدد مستخدمي الفيسبوك في دول العالم أكثر من ١٫٣٩ مليار مستخدمٍ نَشِطٍ، فيما بلغ عدد مستخدميه في الوطن العربي ١٣٠ مليون مستخدمٍ، حسب تقرير لكلية دبي للإدارة الحكوميّة، لذلك يُعّد الفيسبوك فضاء للتواصل الاجتماعيّ والتبادل الثقافي والنقاش السياسيّ، بهدف إعادة تشكيل العلاقات البشرية على الإنترنت (صادق، ٢٠٠٨)، وتشير الإحصائيات في ذلك إلى أن ٨٠% من مستخدمي الفيسبوك هم من فئة الشباب، فالموقع يوفر خيارات متعددة، ويرى الشباب فيه فضاءً افتراضياً لا يعترف بالحواجز، وربما يكون ذلك أهم سببٍ يدفعهم للإقبال على استخدامه(الزياني، ٢٠١١، ٣)

وقد حاز موقع الفيسبوك على اهتمام المستخدمين، حيث ارتفع عدد مستخدميه بشكل متسارع، فضلاً عن قرب تجاوز معدل دخوله إلى محرك البحث جوجل، الذي يسيطر على أعلى رقم للدخول والاستخدام، وأدى ذلك إلى الاهتمام به إعلامياً، وأصبح نوعاً ما مقياسا للرأي العام حول القضايا العامة من خلال تطبيقاته المختلفة، وهذا ما أدّى إلى ضرورة وجود بحوث ودراسات حول الفيسبوك كموقع وأثره على المجتمع (فضل الله، ٢٠١١). كما يعّد الموقع من أشهر المواقع الاجتماعية شعبية، حيث يعّد ثاني أكثر المواقع شهرة بالعالم، وقد بلغ عدد مستخدميه أكثر من ١٫٣٢ مليار مستخدما نشطا وفقاً لإحصائيات رسمية منشورة في الموقع.

ويقدم موقع الفيسبوك خدماته مجاناً، وبإمكان أيّ فرد أن ينشئ موقعه الخاص على الموقع بسهولة ويسر ومن دون مقابل مادي، وبالتالي يتمكن من الالتقاء بأصدقائه القدامى والجدد وزملائه في الدراسة أو في العمل، ويتبادل معهم المعلومات والأخبار والتعليقات داخل الفضاء الافتراضي بسهولة، ومن دون حاجة للتنقل إليه.

ومن مميزات الفيسبوك كوسيط اتصالي أنّه ينقل المعلومة والحدث لحظة وقوعها، كما يتمّ تبادل المعلومات بين المستخدمين معززة بالصور ومقاطع الفيديو والتعليقات، وهو ما لم تتمكن من الوصول إليه وسائل الإعلام التقليدية، التي على الرغم من تقديمها للخبر تحت مسمى عاجل أو مباشر، فإنها تقوم

بدور المراسل من خلال وسيلتها الإعلامية كالفضائيات مثلا، ولم تتمكن من أن تجعل المشاهد يتفاعل معها في لحظة بثها لتلك الأحداث إلاً بعد مدة من الزمن عندما تكون تلك الأخبار قد انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي هذه الحالة يمكن لمتصفح مواقع القنوات الفضائية أن يردّ أو يعلق على تلك الأخبار والمستجدات، فضلاً عن ذلك فإنّ الفيسبوك متاح لمن يرغب بالاشتراك فيه بسهولة، حيث أنه صمّم ليكون سهل الاستخدام ومن دون تعقيدات، كما يتميز بالجمع بين النص المكتوب والمرئي، وعمل على تحويل المستخدم له من متلقّ للمعلومات كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية إلى منتج للمعلومات ومشارك فيها، ووفّر مساحات واسعة لمستخدميه للتعبير عن وجهات نظرهم حول مختلف القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية و السياسية وغيرها من القضايا بحريّة وبعيداً عن آليات الرقابة التي كانت تستخدمها الأنظمة السياسية في السابق، (محسن، ٢٠٠٧، ٥٢).

المبحث الثالث/ تجاوزات الكتابة والنشر في مواقع الفيسبوك

انتهاك الخصوصيات في موقع الفيسبوك:

لقد تعرض موقع الفيسبوك إلى انتقادات عديدة منذ بداية تأسيسه، ففي عام ٢٠٠٥، قامت جامعة نيومكسيكو بحظر الدخول إلى الموقع من أجهزة الحاسوب والشبكات الخاصة بالحرم الجامعي، وأشارت الجامعة إلى أنّ السبب وراء ذلك الحظر يعود إلى انتهاج سياسة الاستخدام المقبول للإنترنت في الجامعة، ويتمثل في إساءة استخدام الموارد المتاحة على الإنترنت، فضلاً عن أن الموقع يفرض استخدام وثائق تفويض رسمية للجامعة في أنشطة لا تتصل بالجامعة. وفي عام ٢٠٠٨، قامت إحدى المجموعات على الفيسبوك بالإفصاح عن هوية فتاة قتلت في ولاية تورونتو الكندية، من دون تصريح من أسرتها بنشر اسمها في موقع الفيسبوك، على الرغم من أن القانون هناك يحظر نشر أسماء القصّر الذين تتم إدانتهم في أي من القضايا بموجب قانون العدالة الجنائية للأحداث، وحاولت الشرطة والقائمين على الموقع الالتزام بقواعد الخصوصية وحذف اسم الفتاة، إلا أنهم وجدوا صعوبة للقيام بذلك، حيث إنه يتم إعادة نشر البيانات كلما تم حذفها من جهة القائمين على الموقع.

ونظراً لطبيعة استخدام موقع الفيسبوك، التي تسمح لأي شخص بالدخول إليه فقد أثيرت العديد من المخاوف بشأن استخدامه كوسيلة للمراقبة واستخراج البيانات، ولذلك تمكن طالبان من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا من تنزيل ما يزيد عن ٧٠ ألف ملف شخصي من موقع الفيسبوك، من أربع كليات مختلفة باستعمال تقنيةShell script، والتي تعّد بمثابة نص برمجي يعمل تلقائيا، كجزء من مشروع بحث عن مواضيع الخصوصية في الفيسبوك والذي نشر عام ٢٠٠٥.

وانتقد أنصار الحفاظ على السرية اتفاق موقع الفيسبوك فيما يتصل بالتزامه السرية وحفاظه على الخصوصية الذي ينص على امكانية استخدام البيانات الشخصية في الموقع، وبيعها إلى جهات خاصة، كما أثيرت بعض المخاوف بشأن صعوبة قيام المستخدمين بحذف حقوق الدخول أو الحسابات الشخصية بهم عند الرغبة في ذلك، حيث إن موقع الفيسبوك أتاح للمستخدمين "إلغاء تنشيط" حساباتهم فحسب، وهو ما يعني أن المعلومات التي قام المستخدم بإدخالها إلى الموقع وفي ملفه الشخصي ستظل موجودة. وأثار هذا الأمر حفيظة العديد من المستخدمين الذين يرغبون في حذف حساباتهم وما يتبعها من آثار بصفة تامة ودائمة، وقامت إدارة الفيسبوك عام ٢٠٠٨، من تمكين أي

مستخدم من إمكانية الاتصال بالموقع لطلب حذف حسابه الشخصي بصفة تامة. وفي إيطاليا تسبب ظهور جماعة مؤيدة لحركة المافيا على موقع الفيسبوك في حالة من القلق، وهو ما دعا الحكومة إلى سرعة إصدار قانون يلزم مزودي خدمة الانترنت بمنع الدخول إلى مواقع بأكملها في حالة رفض حذف المحتويات غير القانونية، كما يمكن المطالبة بهذا الحذف من جهة المدعي العام في أية قضية تكون فيها شبهة تحريض أو ما شابهه من تشهير وقذف وإساءات وتخطيط لارتكاب جرائم ضدّ الغير، (الشيحاوى، ٢٠١٣).

تحديات إثبات تجاوزات الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك:

تواجه من يكلف بمتابعة جرائم الفيسبوك تحديات للتوصل إلى إثباتها ومعرفة مرتكبيها، فلا يوجد أثر للعنف فيها، لأنها مجرد أرقام وبيانات يتم تغييرها، أو تقليدها، أو اختراقها، أو إزالتها من السجلات المخزنة في ذاكرة الحاسب الآلي وليس لها أثر مادي ملموس. وفي غياب تعريف تشريعي لهذه الجرائم تعددت المحاولات الفقهية، وجريمة الغش المعلوماتي تنتج عن الاعتداءات القانونية التي يمكن أن ترتكب من خلال المعلوماتية بهدف تحقيق الربح، كما أن الجريمة المعلوماتية هي أيّ فعل إجرامي متعمد أيّا كانت صلته بالمعلوماتية، ينتج عنه خسارة تلحق بالمجني عليه أو كسبا يحققه الفاعل(الموسوعة العربية، ١٩٩٢).

والجريمة المعلوماتية، أي سلوك غير مشروع أو مناف للأخلاق والقيم والعادات والتقاليد، يرتكب بالمعالجة الالية للبيانات ونقلها، وتتمثل في الفعل غير المشروع الذي يتورط في ارتكابه الحاسوب. وتلك العوامل تشكّل الفعل الذي يكون هدفا ويؤدي إلى فعل مجرم في إطار المعالجة الإلكترونية للمعطيات (Schreiber, 1997).

وجرائم الفيسبوك في نهاية الأمر فرع من الجريمة المعلوماتية ولا تختلف عنها إلا في بعض الجزئيات التي تتصل اساساً بهذا الموقع الاجتماعي، والذي لا يمكن أن يكون إلا سببا في تسهيل ارتكاب الجريمة، في حين أن المعلوماتية بأنظمتها ومعطياتها يمكن أن تكون سبباً في تسهيل ارتكاب الجريمة، مثلما يمكن أن تكون محلاً للاعتداء. فالجريمة المعلوماتية في مفهومها الضيق، تشمل جرائم الاعتداء على البيانات وتخريب الأنظمة المعلوماتية وتدميرها، والجرائم التي ترتكب من خلال المعلوماتية أو

الجرائم التي تكون فيها المعلوماتية أداة للاعتداء، وتشمل التجاوزات الأخلاقية القذف والتشهير والاعتداء على المعطيات الشخصية والحياة الخاصة وتعكير صفو النظام العام، وهي أساساً جرائم الفيسبوك، وهذا هو التقسيم الذي استقر عليه الرأي دولياً (كحلون، ٢٠٠٥).

وتعّد جرائم موقع الفيسبوك جزءا من الجرائم المعلوماتية، وتندرج في إطار الجزء الثاني منها، التي تكون فيها المعلوماتية وسيلة وأداة للاعتداء، بحكم أن الفيسبوك وسيلة للتواصل الاجتماعي يمكن أن يقع الانحراف به واستغلاله في الاعتداء على الاشخاص والمسّ بهم، وفي معطياتهم الشخصية، والكشف عن مجالات من حياتهم الخاصة، والتي عادة ما تكون موجودة على صفحتهم الشخصية بحكم أنها معلومات ضرورية يشترطها موقع الفيسبوك على أي مستخدم، وبصورة عامة يمكن تعريف جرائم الفيسبوك بأنها جملة الأفعال المخالفة للقانون التي ترتكب من خلال موقع الفيسبوك الاجتماعي.

فهي تلك الأفعال الإجرامية التي عادة ما يرتكبها بعض مستخدمي موقع الفيسبوك ضد الغير سواء كان هذا الغير مستخدماً بدوره لذلك الموقع من عدمه، وسواء أكان صديقاً افتراضياً للمعتدى عليه من عدم ذلك، بحكم أن عملية القذف والمساس بالمعطيات الشخصية والاعتداءات على الحق في الصورة وغيرها، يمكن أن تنال الصديق الافتراضي للمعتدي، كما يمكن أن تنال المستخدم الذي لا رابط بينه وبين المعتدي.

وفي بداية ظهوره هذا النوع من الجرائم اعتبر أن الفضاء الافتراضي خارج عن دائرة التجريم، ولا يمكن أن يكون خاضعا للقانون. حيث إن موقع الفيسبوك وشبكة الإنترنت بصفة عامة، كان ينظر إليها في بداية ظهورها على أنها وسائل اتصال عامة لا تخضع للرقابة، تسمح للأفراد بالاتصال ببعضهم البعض وتبادل الأفكار والمعلومات والآراء بحرية ومن دون قيود ولا رقابة من أي جهة كانت. فيحق لأي شخص التعبير عن آرائه بحرية على شبكة الإنترنت، وأن ينتقد الظواهر الاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها من الظواهر من دون أن يعرف ذلك الحق حدوداً. واعتبر البعض أن شبكة الإنترنت هي الفضاء المفتوح الذي لا مجال فيه للمنع، وهو المكان الذي تكون فيه الحرية مطلقة (Elie, 2008)، فالفلسفة التي تقوم عليها شبكة الإنترنت هي الحرية المطلقة التي لا تعرف تدخل الدولة للحدّ منها تحت أي مبرر كان، ولعلّ القضية الشهيرة التي تعرف بقضية "ياهو" أكبر دليل على ذلك حينما قام اتحاد الطلبة اليهود برفع قضية أمام المحكمة الابتدائية في باريس طالباً فيها إلزام شركة "ياهو الأمريكية" بإيقاف بيع الأدوات ذات

العلاقة بالنازية التي كانت تباع على الموقع "ياهو" فقضت تلك المحكمة عام ٢٠٠٠، بإلزام موقع "ياهو" باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع بيع كل ما له علاقة بالنازية على التراب الفرنسي وإلاّ فإنها ستكون مضطرة لدفع مائة ألف فرنك فرنسي عن كل يوم تأخير، وذلك عملاً بالأحكام الجزائية الفرنسية. فقامت شركة "ياهو" برفع الأمر أمام المحكمة الفدرالية في كاليفورنيا طالبة اعتبار أن القرار القضائي الفرنسي غير قابل للتنفيذ بالولايات المتحدة الأمريكية، فاعتبرت المحكمة المذكورة أن حكم المحكمة الفرنسية يتعارض مع الفصل الأول من دستور الولايات المتحدة الأمريكية المتصل بحرية التعبير وبالتالي فإنه غير قابل للتنفيذ.

غياب التشريعات القانونية للفضاء الافتراضي:

إنّ حرية التعبير على شبكة الإنترنت كانت ولازالت موضع نقاش وجدال كبيرين والسبب في ذلك هو الاعتقاد السائد بأن الفضاء الافتراضي هو فضاء حرّ لا يجب الحدّ منه من خلال قوانين تفقده معناه وجوهره الذي وجد من أجله. ولكن الملاحظ أن معظم التشريعات والقوانين الحديثة ذهبت في اتجاه إخضاع الفضاء الافتراضي إلى القانون نظراً لما أصبح يشكله من تهديد للأمن العام وللحريات الفردية والخاصة وما يمثله من فضاء ملائم للمسّ من المعطيات الشخصية للأفراد والاعتداء على حياتهم الخاصة. وتواكب معظم التشريعات في دول العالم التطور الحاصل في وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات، حيث تعّد السويد أول دولة تسن تشريعات حول جرائم الحاسوب والإنترنت، إذ صدر قانون البيانات السويدي عام ١٩٧٣، الذي تعرض لجرائم التحايل والتزوير والتحوير الإلكتروني والدخول أو الحصول غير المشروع على البيانات المعلوماتية، ثم أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً خاصاً بحماية أنظمة الحاسوب عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٥(Bonnart, 1997).

والجرائم الإلكترونية متعددة ومتنوعة منها: جرائم الحاسوب، و جرائم الاستخدام غير المشروع عن بعد، و جرائم التلاعب بالحاسوب، و جرائم دعم التعاملات الإجرامية، وسرقة البرامج الجاهزة والمكونات المادية للحاسوب، وفي عام ١٩٨٦، صدر قانون المصطلحات الضرورية لتطبيق القانون على الجرائم الإلكترونية، كما تمّ وضع المتطلبات الدستورية اللازمة لتطبيقه، ثم قامت الولايات الداخلية بإصدار تشريعاتها الخاصة للتعامل مع هذه الجرائم على غرار قانون ولاية تكساس لجرائم الحاسوب، وأصدرت عام ١٩٩٨ قانونين متخصصين بالجرائم المعلوماتية، هما "قانون الغش والتعسف بالحاسوب Computer

fraud and Abuse، وقانون سريّة المخابرات الإلكترونية Electronic communication Privacy Act "، أما في فرنسا فقد وقع سنّ أول قانون عام ١٩٧٨، وكانت من الدول التي اهتمت بتطوير قوانينها الجزائية للتوافق مع الجرائم المستحدثة، حيث صدر عام ١٩٨٨، قانون مضاف إلى قانون العقوبات الجزائية، و جرائم الحاسوب والعقوبات المقررة لها، ووقع دعمها بقانون خاص عام ٢٠٠٩، للحدّ من ظاهرة القرصنة عرف بقانون hadopi، وأقرت بريطانيا عام ١٩٨١ قانون مكافحة التزوير والتزييف الذي عرّف أداة التزوير ووسائط التخزين الحاسوبية المختلفة أو أي أداة أخرى يتم التسجيل عليها سواء بالأساليب التقليدية أو الإلكترونية أو بأيّ أسلوب آخر، ونظراً لارتباط الجرائم الإلكترونية بشبكات الاتصال الحديثة فقد أطلق مصطلح "جرائم الإنترنت" في المؤتمر الذي عقد في استراليا عام ١٩٩٨.

وعلى غرار معظم التشريعات الغربية فقد تدخل المشرع العربي لسن قوانين مرتبطة بالإجرام المرتكب داخل الفضاء الافتراضي لدعم جهود مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال الذي اعتبر أن الاعتداء على الاتصالات أو على المنظومة الاعلامية يعّد جريمة إرهابية، والقضايا المتصلة بحماية المعطيات الشخصية، لتشمل جريمة التدليس للوثيقة المعلوماتية، وتجريم النفاذ أو البقاء بصفة غير شرعية بكامل أو بجزء من نظام البرمجيات والبيانات المعلوماتية. ومعاقبة أيّ إخلال بالأخلاق الحميدة وكل من يلفت النظر علنا إلى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات، أو تسجيلات، أو ارساليات سمعية، أو بصرية، أو الكترونية، فضلاً عن القضايا المتصلة بالتحرش الجنسي. إلاّ أن ما يلاحظ في هذا الإطار أن هذا التمشي المواكب لظاهرة تطور الجريمة لم يقع اعتماده في إطار مجلة الإجراءات الجزائية التي بقيت محافظة على أحكامها التقليدية ولم يقع إدخال أيّ تعديل عليها لجعلها متماشية مع الظواهر الإجرامية المستحدثة المرتكبة داخل الفضاء الافتراضي، لا سيّما فيما يتصل بقواعد البحث والحجز والتفتيش وغيرها وبقيت بالتالي أحكامها قاصرة على تتبع مرتكبي الجرائم المذكورة.

تجاوزات تمس كرامة الأنسان تنشر في موقع الفيسبوك:

إن أخلاقية الفيسبوك تتمتع بأهمية قصوى تتمثل أساساً في كيفية إخضاع هذه التقنية الحديثة للمراقبة والمتابعة للتجاوزات التي ترتكب داخل فضاء افتراضي إلى محددات قانونية بقيت على صبغتها التقليدية، ولم يتمّ تطويرها بالشكل الكافي لتكون مواكبة للتطورات التقنية في وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة، لاسيما في ما أصبح يحظى به هذا النوع من الأخلاقيات من أهمية، بحكم

انتشارها بصفة واسعة نظراً لزيادة عدد مستخدمي موقع الفيسبوك الاجتماعي. وأمّا على المستوى العملي فإنَّ دراسة هذا الموضوع على درجة من الأهمية نظراً للإشكاليات الأخلاقية المنتشرة، والتي يطرحها على مستوى إثبات التجاوزات الأخلاقية وإسنادها إلى مرتكبيها وأساليب البحث فيها، وآليات النفاذ إلى المعلومات المخزنة وكيفية التفتيش عنها وحجزها، فضلاً عن الاختصاص القضائي وكيفية تحديد المسؤول عن ارتكابها وغيرها من الإشكاليات.

إنّ المتمعن في منظومة أخلاقيات الكتابة في موقع الفيسبوك بصفة عامة يجد قصورا في النصوص التقليدية على مواجهة هذا النوع المستحدث من التجاوزات، وعدم قدرتها على التصدّي لها نظراً لتميّز التجاوزات بتطبيقات إلكترونية حديثة تتسم بطابعها الافتراضي واللامادي من جهة، وتحت ضغط موجبات مبدأ حرية الرأي والتعبير في موقع الفيسبوك من جهة أخرى. ويلاحظ كذلك في هذا الإطار أن القوانين والتشريعات تقتصر على بعض النصوص المتفرّقة التي تتصل أساسا بالقواعد الموضوعية المتصلة بالتجاوزات الأخلاقية و أساساً بالمجلة المتصلة بالقطاع السمعي البصري، ولم تتطرّق إلى التجاوزات الأخرى المتعددة والتي انتشر ارتكابها من خلال موقع الفيسبوك كالاعتداء على النظام العام والاعتداء على الأملاك والأخلاقيات العامة والخاصة المتصلة بهتك الشرف والاعتبار والاتجار بالمخدرات وغيرها من التجاوزات، كما لم تدخل تغييرا على القواعد الإجرائية المتصلة بآليات البحث عن التجاوزات المذكورة وأساليب إثباتها وكيفية تتبع مرتكبيها، على الرغم من الخصوصية التي تتميز بها تجاوزات النشر في الفيسبوك على مستوى القواعد العامة والشخصية فيها.

ويعّد موقع الفيسبوك الإطار الأمثل لارتكاب تجاوزات وممارسات سلبية للمنحرفين في أفعالهم من خلال النشر على الموقع، وذلك لطبيعة هذا الموقع الاجتماعي الذي يسمح لهم بالقيام بتلك الأفعال والتجاوزات من دون عناء، وبعيداً عن الأعين، معتمدين في ذلك التجاوز على عنصر التخفي من خلال النشر بأسماء حقيقية أو مستعارة، والتستر الذي يوفره لهم الاتصال الافتراضي، لذلك تتعدّد التجاوزات والإساءات، وتختلف أنواعها من فرد إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر حيث تتخذ الممارسات أشكالاً متنوعة تنحصر في المساس بالشرف، و بالحياة الخاصة. وتركّز على المعطيات الشخصيّة التي تتنافي مع القيم والعادات والتقاليد الأساسية، والتي تجرّمها القوانين والتشريعات الوضعية والسماوية. حيث يعّد شرف الانسان من المفاهيم ذات المضمون المتغير بحكم الظروف الزمانية

والمكانية وذلك على الرغم من كونه قيمة مشتركة تتفق حولها المجتمعات الإنسانية على اختلاف أجناسها وأديانها. حيث يشير تعريف الشرف، بأنه شعور متصلّ بتقدير واحترام الذات ويدفع للقيام بالواجبات التي يفرضها هذا التقدير، وذلك بتجنب الأخطاء المتّصلة بهذا الاحترام. كما يعرف الشرف بأنّه التقدير الأدنى الذي يشعر به الفرد تجاه نفسه ويشمل الأمانة والاخلاص والاستقامة وغير ذلك من الصفات الأدبية العامّة التي تتوفّر لدى الفرد. وللشرف أهمية كبرى لدى سائر المجتمعات على اختلاف أجناسها وأديانها وثقافاتها، والدليل على ذلك أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تطرّق إلى كرامة الانسان في فصله الثاني عشر، والذي نصّ على أنّه "لا يعرّض أحد لتدخل تعسّفي في حياته الخاصّة، أو أسرته، أو مسكنه، أو مراسلته، أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات (الإعلان العالمى لحقوق الانسان، ١٩٤٨).

وتطرقت القوانين والتشريعات إلى مسالة حقوق الانسان وكرامته على أصعدة متعددة، لاسيما المتصلة بتجاوزات الشرف والاعتبار إلا انه مع تطور وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة وظهور الفيسبوك، لم يعد الاعتداء على الشرف يأخذ ذلك الطابع التقليدي فحسب والمتمثّل في الاعتداءات اللّفظية والمادية المباشرة، بل أنها أصبحت تتخذ أشكالاً أخرى مستحدثة يمكن تقسيمها إلى تجاوزات ذات صبغة أخلاقية وأخرى تتصل بالقذف والتشهير(حسنين، ٦٥).

نماذج من الجرائم الأخلاقية على موقع الفيسبوك:

بناءً على ما سبق ذكره من حقائق على الصعيدين النظري والتحليلي، وعلى الرغم من أنّه يمكن ارتكاب تجاوزات مختلفة ومتعدّدة على موقع الفيسبوك كالسب والقذف والتشهير والاتجار بالمخدّرات والاتجار بالأعضاء البشرية والتهديد بالقتل والقرصنة الإلكترونية وغير ذلك من التجاوزات، فانّ التجاوزات الأخلاقية تعّد من المخالفات التي يقع ارتكابها من خلال هذا الموقع، وذلك بحكم الميزة الرئيسة التي يوفرها والمتمثلة في عنصر التخفي والتستر عن الآخرين، لاسيما وأن تلك التجاوزات ترتبط في مفهومها الواسع بما له علاقة بالحياء العام، وهو "ذلك الشعور الجماعي بالخجل والانزعاج أمام كل ما من شأنه أن يخلّ بحياء أي فرد من أفراد المجتمع، لكن عمومية الحياء تستمدّ هذا الطابع من عدم توجّه الاخلال بالحياء لشخص محدد بذاته. ويمكن اعتبار أنّ التجاوزات الأخلاقية التي يمكن ارتكابها من خلال الفيسبوك تبرز من خلال الإساءة والتحريض على الآخرين والاعتداء بالفواحش، تقوم هذه التجاوزات على

صعيدين أولهما يتصل بالاعتداء على الأخلاق الحميدة، فيما تختص الثانية بالتحرش الجنسي (أحمد، ١٩٩٩، ١٤).

ويعّد الاعتداء على الأخلاق الحميدة مسايرة للتطوّر الذي عرفته وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة، التي من خلالها ترتكب تلك الأفعال المذكورة، حيث أدى إدماج التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال وتقنيات المعلومات لارتكاب الجريمة المذكورة. فبعض القوانين العربية تحدد نصوصا رادعة على التجاوزات التي تسئ للأخلاق الحميدة، ومنها القانون التونسي الذي ينصّ صراحة في إحدى فقراته على الآتي: "يعاقب بالسجن مدّة ستة أشهر وبخطيّة قدرها ألف دينار كلّ من اعتدى علنا على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو بالقول أو يعمد إلى مضايقة الغير بوجه يخلّ بالحياء". ويستوجب نفس العقوبات المذكورة بالفقرة المتقدّمة كلّ من يلفت النظر علنا إلى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات، أو تسجيلات، أو إرساليات سمعية، أو بصرية أو إلكترونية أو ضوئية. والمقصود من لفت النظر إلى وجود فرصة لارتكاب فجور هو الدعوة الضمنيّة لارتكاب الفجور ولممارسة البغاء، وذلك من خلال وضع إشارات أو إيحاءات أو تلميحات أو حتى أغاني وخطب وصراخ تشير إلى أن إمكانية الانسياق وراء الغريزة الجنسية متوفّرة وموجودة، وإلى أنّ هناك من هو مستعدّ لممارسة الفجور بحيث أنّ هذه الجريمة لا يشترط لقيامها تحقّق المقصود وحصول النتيجة، بل إنّ مجرّد التنبيه يكفي لقيامها مثلما أشار إلى الأمر المتصل بالاعتداء على الأخلاق الحميدة (عبد الحميد، ٢٠٠٤).

من أسمع علانية الأغاني أو الصراخ أو الخطب المخلّة بالأخلاق الحميدة ومن لفت النظر علانية إلى فرصة ارتكاب فسق أو نشر إعلاناً أو مكاتبة من هذا القبيل مهما كانت عبارتها. وهذه الجريمة تتحقق بمجرد القيام بأفعال تدلّ الغير على أنّه بإمكانه ارتكاب فعل فاجر وغير أخلاقي، وهي فرصة ما كان لذلك الشخص أن يعلم بوجودها لولا أنّ الفاعل لفت نظره أو انتباهه إليها من خلال اعلامه بتلك الفرصة.

ويمكن أن يؤدي إلى استدراج مستخدم الفيسبوك ومحاولة إشعاره بأن مخاطبه أو صديقه الافتراضي مستعدّ لارتكاب الفجور الذي هو سلوك جنسي يخالف الآداب العامّة سواء كان بين الرجل والمرأة أو بين شخصين من نفس الجنس، وسواء كان يتمثل في المواقعة الجنسية الكاملة أو الناقصة. فالسلوك الإجرامي للجاني يتجسّد في قيامه بإعلام الغير بإمكانية إتيان فعل فاجر، ولكن من دون أن يتعدّى ذلك،

وإلاّ تعلّق الأمر بجريمة أخرى هي جريمة التحريض على الفجور المنصوص عليها بالقانون التونسي الذي نصّ على عقاب " كلّ من اعتدى على الأخلاق بتحريض الشبان القاصرين ذكوراً كانوا أو إناثاً على الفجور أو إعانتهم عليه أو تسهيله لهم. كما أن جريمة الاعتداء على الأخلاق الحميدة بلفت النظر علنا من خلال الفيسبوك لوجود فرصة فسق عن جريمة التحريض على الفجور هو أنّ الأولى يقتصر فيها السلوك الاجرامي على مجرّد الإعلام بوجود فرصة لارتكاب الفجور بينما تستوجب الثّانية بالضرورة حثّ الغير على الفساد وذلك بالضغط والتأثير عليه وهو ما يختلف عن مجرّد الاعلام بوجود فرصة لارتكاب الفجور. وعملياً يمكن أن تتخذ التجاوزات على الأخلاق الحميدة من خلال موقع الفيسبوك عدّة أشكال تتمثّل أهمها في الدعوات الصريحة، أو الرسائل، أو الصور، أو الإعلانات التي تلمّح أو تدعو علنا إلى ممارسة الجنس بمختلف أنواعه سواء بين المرأة والرجل أو بين طرفين من نفس الجنس على حدّ السواء، وهو ما يطرح اشكالية المراودة التي يقوم بها الرجل أو المرأة، والتي تعّد من جرائم الاعتداء على الأخلاق الحميدة (عبيد، ٢٠٠٧).

وتشمل التجاوزات المرتكبة من خلال موقع الفيسبوك الكتابات التي يمكن أن تكون مكتوبة أو حتى مسموعة فيشكل مقطع فيديو يرسل إلى الضحيّة أو في رسالة بريدية بحسابه البريدي الخاص أو حتى بصفحته البريديّة. فالعبارات الصوتيّة التي يخاطب بها الشخص ضحيته بأسلوب مباشر وعلنيّ، فانه لا شيء قانوناً يمنع من اعتبار الأقوال والعبارات الموجّهة لشخص آخر من خلال الفيسبوك باستخدام تقنيّة الفيديو من قبيل الأقوال المقصودة صلب جريمة التحرش الجنسي، لا سيما إذا ما علمنا أن أساس التجريم هو الحق في الكرامة بعّدها من أهمّ مقومات حقوق الانسان، والتي لا خلاف في المساس به والتعدي عليه في صورة ارتكاب الفعلة من خلال الفيسبوك. على الرغم من أن المشرّع العربي لم يذكر صراحة على وسائط الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة مثلما فعل ذلك في إطار جريمة الاعتداء على الأخلاق الحميدة.

فالصحفي الذي ينشر مقالاً من خلال موقع الفيسبوك يقوم فيه "بسب أو شتم" فرد أو شخصيّة سياسيّة أو هيئة رسمية أو غيرها يكون عرضة للعقاب حتى ولو لم يتولّ ذكره صراحة وبأسلوب مباشر، بل يكفي أن يتوضّح من خلال المقال شخص المجني عليه، ويعّد أنّه " ليس من الضروري القيام بالكتابة على الآخرين أن يكون المعتدي عليه معيّناً، وانّما يكفي أن تكون عبارات الشتم موجهة بصورة يسهل معها

فهم الشخص المقصود بالتعرض. فمثلاً نشرت صحيفة مقالا وكان يتضمن قذفا، فانّ إعادة نشره من جديد في الموقع الإلكتروني لا تنفي المسؤوليّة عن الفاعل بدعوى أنّه مجرد ناقل للخبر.

والسبّ يكون بإلصاق صفة أو عيب أو معنى شائن إلى شخص من دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة محددة إليه، فالقول عن شخص أنّه ارتشى ليقوم بعمل محدد من أعمال وظيفته يعّد قذفا، بينما تقوم جريمة السبّ إذا قيل عن هذا الشخص أنه سارق أو مرتش، إذ يمثل ذلك صفة شائنة من دون إسناد واقعة محددة إليه. ولعلّ الإشكال الذي يطرح في هذا الإطار هو معرفة مدى إمكانيّة قيام الفعل المذكورة في صورة ارتكابها من خلال الفيسبوك. إن الجواب عن هذا السؤال يستوجب بالضرورة الرجوع إلى مقتضيات التجاوز الذي يتحدث عن الادعاء أو نسبة أمر للعموم بصفة مطلقة من دون تحديد للوسيلة التي من خلالها ترتكب الجريمة وهو ما يمكن معه اعتبار جريمة القذف (حجازى، ٢٠٠٤).

استنتاجات الدراسة وتوصياتها:

بناءً على ما سبق ذكره من حقائق علمية الصعيدين النظري والتحليلي، فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العلميّة التي تحقق أهدافها، ووردت في ثناياها العديد منها، **من أهمها:**

أولاً: الاستنتاجات:

١-إن مواقع التواصل فتحت الباب على مصراعيه لظهور العديد من الكتابات المنحرفة، لم يكن من الممكن اقترافها في الماضي لخروجها عن دائرة الأخلاقيات التقليدية، مما أدى إلى انتشار ظواهر منحرفة مستحدثة من حيث مرتكبيها وموضوعها وأساليب ارتكابها أطلقت عليها تسميات مختلفة، مثل جرائم المعلوماتية، جرائم تقنيات المعلومات، جرائم الفيسبوك.

٢-تتعدّد وتتنوع تجاوزات الإساءة في الكتابة والنشر من خلال موقع الفيسبوك في طبيعتها، حيث هناك تجاوزات أخلاقية تمس شرف الإنسان وكرامته، فضلاُ عن جرائم تمس الأمن العام والسلم الاجتماعي وغير ذلك من الجرائم، وأصبحت تنشر وتطرح بأشكال وأساليب متعددة في موقع الفيسبوك.

٣- من خلال متابعة وتصفح للكتابات والتعليقات المنشورة على موقع الفيسبوك لوحظ وجود العديد من المستخدمين للموقع ينشرون كتابات وتعليقات ومنشورات تتسم بالإساءة والتجاوز على الآخرين، بل تصل إلى مرحلة السب والشتم والتشهير والقذف، لا سيما إذا كانت تلك الكتابات تتقاطع مع اتجاهاتهم وأفكارهم.

٤-أصبح موقع الفيسبوك من بين تطبيقات الاتصال الحديثة لارتكاب الجرائم والتجاوز على الاخلاقيات، نظراً للصبغة اللامادية التي يتّسم بها ممّا يصعب معه إثبات الجريمة، وذلك نظراً لانعدام الآثار المادية للجريمة وللقدرة على فسخها وإخفائها وتغييرها في وقت سريع، فضلاً عن صعوبة التوصل إلى معرفة الجاني في ظل ما يتميز به الموقع من بعد دولي يجعله يتجاوز الحدود الجغرافية للدول.

٥-تشكل الشائعات مجهولة المصدر التي تنشر على موقع الفيسبوكيين بين الحينِ والآخر إحدى المظاهر السلبية لأخلاقيات الكتابة والنشر في الموقع، وهي مجهولة المصدر، وبعض هذه الشائعات والأخبار المغلوطة تُنسب إلى مصادر مجهولة أو إلى الصحف، والقنوات التلفزيونية، والإذاعية، أو غيرها من الجهات الموثوقة، بهدف منحها صبغة رسمية ومرجعية، من جهة مروّجيها.

٦-يرى الخبراء في مجال الاتصال وتقنيات المعلومات صعوبة في وضع ميثاق شرف لأخلاقيات وضوابط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي قبل توعية المشتركين بمخاطرها، موضحين ضرورة مراعاة الأعراف الاجتماعية، أمرا منطقيا، لكنها تفتقر إلى آليات التنفيذ. حيث هناك العديد من الجرائم المرتكبة يصعب إثباتها، نظراً لسهولة إفلات مرتكبيها من العقاب، بسبب انعدام آثارها المادية واقتصارها على مجرد أرقام وبيانات، يتم تغييرها أو تقليدها واختراقها وإزالتها من ذاكرة الحاسوب الآلي بسرعة فائقة.

ثانياً: التوصيات:

١-يجب سن تشريعات مواكبة للتطور الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي، من حيث طبيعة القوانين والتشريعات والعقوبات الصارمة للحد من تجاوز أخلاقية الكتابة والنشر في موقع الفيسبوك بهدف التصدّي لها، وذلك بتقديم مقترحات عملية يمكن أن تحد من انتهاك خصوصيات الأفراد والمجتمعات.

٢-ضرورة التنشئة والتوعية على حسن استخدام وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة بمختلف أنواعها، والتربية على استخدام المواقع الاجتماعية، ضمن المناهج الدراسية وبرامج التعليم منذ المرحلة الابتدائية.

٣-يجب تطوير هيكل للبحث والتتبع في النشر على موقع الفيسبوك والجرائم المعلوماتية بصفة عامة تتوفر فيه المؤهلات العلمية والفنية والقانونية اللاّزمة لمتابعة التجاوزات، والقدرة على الوصول إلى الجناة ومحاسبتهم.

٤-ضرورة استحداث موقع إلكتروني لتلقي البلاغات والشكاوى لضحايا جرائم هذا الموقع الاجتماعي يلعب دور المرشد القانوني، ويعمل تحت إشراف إدارة أمنية لمكافحة هذا النوع من الجريمة. ومحاكم مختصة في المنازعات والجرائم الالكترونية بصفة عامّة.

٥-يجب اعتماد جوائز وحوافز تشجيعية للمبرمجين المهتمين في تقنيات مواقع التواصل الاجتماعي لابتكار تطبيقات جديدة تعود بالنفع على المجتمع، من دون إساءة التعامل مع موقع الفيسبوك.

٦-تستدعي استخدامات الفيسبوك مراجعة شاملة للأحكام والنصوص القانونية التي يتضح من خلالها بكل وضوح أنها قوانين تقليدية أصبحت قاصرة وعاجزة عن مجابهة هذه الظواهر الإجرامية المستحدثة

لأن تطبيقها يفترض وقوع الجريمة في فضاء مادّي وملموس في حين أن جرائم الفيسبوك ترتكب داخل فضاء افتراضي لا تغطيه هذه القوانين ولا تقدر وسائل الإثبات التقليدية على مجابهته والوصول إليه.

المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية

- بخيت، السيد، الإنترنت كوسيلة اتصال جديدة: الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية والأخلاقية، الإمارات: العين، دار الكتاب الجامعية، ٢٠١٢، ص٤٨٨.
- أمنية ممدوح صالح، أثر شبكات التواص الاجتماعي على الحياة الزوجية في صعيد مصر بالتطبيق على الفيسبوك، مصر: جامعة سوهاج، ٢٠٢٠.
- ندي عبد الكافي، أخلاقيات الصورة في وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة حالة على طلاب كلية الاتصال بجامعة الشارقة، المجلة العربية للإعلام والاتصال، ع٢١، مايو ٢٠١٩، ص٢٢٩-٢٦٠.
- شريف درويش اللبان، الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد، مجلة رؤي استراتيجية، العدد٤، يوليو ٢٠١٤، ص٣٥-٧٧.
- السيد بخيت، اخلاقيات العمل الإعلامي على الإنترنت، الإنترنت كوسيلة اتصال جديدة، الإمارات: العين، دار الكتاب الجامعية، ٢٠١٢، ص٤٧٧.
- ينظر: مريم نريمان نومار، استخدام الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية، دراسة على عينة من مستخدمي الفيس بوك في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، ٢٠١٢.
- السويدي، جمال سند، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك، الإمارات من دون دار نشر، ٢٠١٣، ص١٧.
- شانون فالو، تكنولوجيا المواقع الاجتماعية والفضائل: الاخلاقيات وتكنولوجيا المعلومات، المجلد ١٢، الصفحات ١٥٧ -١٧٠.
- الزياتي، عبد الكريم، استعمالات وتمثيلات الشباب الليبي لوسائل الإعلام الجديد: الفيسبوك أنموذجاً"، ورقة مقدمة لملتقى الصحافة الإلكترونية: مستقبل وسائل الإعلام في العصر الرقمي، نوفمبر ٢٠١٠، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١، ص٣.

- زودة، مبارك، دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام: الثورة التونسية أنموذجاً" رسالة ماجستير غير منشورة، باتنة: قسم العلوم الإنسانية، شعبة علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١٢، ص١١٢.
- محمد البادي، الإطار التربوي لقضية الأخلاقيات المهنية في وسائل الاتصال الجماهيرية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، جامعة القاهرة العدد الاول ,١٩٩٧ ص٢٠٨.
- حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط٦، ٢٠١٥، ص٥٦.
- 'محمد العسكري، خصائص الاثبات في الجرائم المعلوماتية، ٢٠٠٥، ص٢٣٤. وسامي الشوا، الغش المعلوماتي كظاهرة اجرامية مستحدثة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣، ص٣.
- حسن عماد مكاوي، نفس المصدر، ص٥٦.
- بسام عبد الرحمن المشاقبة، أخلاقيات العمل الإعلامي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٦١.
- عبد العزيز خالد شرف، اخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية للطبع والتوزيع، ٢٠١٤، ص٩٥.
- حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٢٦٨.
- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، عمان، دار المسيرة، ط٥، ٢٠١٥، ص٤٠٣.
- سلطان مسفر مبارك الصاعدي، الشبكات الاجتماعية خطر أم فرصة، الألوكة، ٢٣ أبريل ٢٠١٢، متاحة على الرابط الآتي: http://www.alukah.net/publications_competitions/0/4040/
- الدناني، عبد الملك، تطور تكنولوجيا الاتصال وعولمة الإعلام والمعلومات، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ٢٠٠٥، ص١٨.
- عماد بكار، "الإعلام البديل قد لا يحمل أخبارًا جيدة!"، صحيفة الاقتصادية السعودية، ٣ سبتمبر ٢٠٠٧، Available at: http://www.alarabiya.net/views/2007/09/03/38620.html.
- سلطان مسفر مبارك الصاعدي، الشبكات الاجتماعية خطر أم فرصة، الألوكة، ٢٣ أبريل ٢٠١٢، متاحة على الرابط الآتي: http://www.alukah.net/publications_competitions/0/4040/
- سناء عبد الله محسن، أعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالحاسوب، المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالحاسوب في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، المغرب ١٩-٢٠ أبريل ٢٠٠٧، ص٥٢.
- http: fr.wikipedia.org/wiki/facebook.

- عبد الحميد، محمد، الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت، ط٢، عالم المعرفة، القاهرة، ٢٠١٧، ص٣٢٧.
- °يجب الإشارة هنا إلى أنه هناك فرق بين مفهومي "مشترك، ومستخدم نشط"، حيث إن الاشتراك متاح لكي شخص لديه ويكون لديه حساب على الموقع، ولكن ليس كل شخص لديه حساب يمكن أن يكون مستخدم نشط.
- صادق، عباس مصطفى، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٢١٨.
- الزياتي، عبد الكريم العجمي، استعمالات وتمثيلات الشباب الليبي لوسائل الإعلام الجديد: الفيسبوك أنموذجاً"، ورقة مقدمة لملتقى الصحافة الإلكترونية: مستقبل وسائل الإعلام في العصر الرقمي، نوفمبر ٢٠١٠، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١، ص٣.
- سناء عبد الله محسن، أعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالحاسوب، المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالحاسوب في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، المغرب ١٩-٢٠ أبريل ٢٠٠٧، ص٥٢.
- ينظر: صلاح الشيحاوي، جرائم الفيسبوك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجرائر: جامعة سوسا، كلية القانون، ٢٠١٣.
- الموسوعة العربية الميسرة، دار النهضة للطبع والنشر، م١، ١٩٨٦.
- علي كحلون المسؤولية المعلوماتية، مركز النشر الجامعي، المغرب، ٢٠٠٥، ص٩٥.
- الإعلان العالمي لحقوق الأنسان الصادر في ١٩٤٨/٢/١م.
- عزّت حسنين، شرّح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار الناصر للنشر والتوزيع بالرّياض، من دون تاريخ النشر، ص٦٢.
- نسرين بن أحمد، الحياء في القانون الجنائي، مذكرة الدراسات المعمّقة في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس،١٩٩٩، ص١٤.
- ممدوح عبد الحميد، البحث المدني في جرائم الحاسوب والإنترنت، مصر: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٤.
- زينات عبيد، الجرائم الأخلاقية، مجلة القضاء والتشريع، تونس، العدد١٠، لسنة ٢٠٠٧، ص٣٧.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الحاسوب والإنترنت، مصر: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٤.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- http://www.01net.com/editorial/403740/le-chiffredujour-64-pour-cent-des-internautes-français-fréquentent-des-reseaux-sociaux.
- Ronald K. Raymond and Yixin Lu, "Reporting on the Reporters: Facebook and Journalists", Innovation Journalism, Vol 8, No 2, 2011, pp 1-26.
- Yik Chan Chin, Regulating social media- A report on the workshop "Social Media, Regulation and Freedom of Expression" in May at Hong Kong Baptist University, August 2013, Available at: http://journalism.hkbu.edu.hk/doc/Regulating_social-Media.pdf
- PRADEL. J Droit pénal général, éd. Cujas, 1992, p.14.
- Schreiber w. la délinquance assistée par ordinateur, R.I.P.C? n 464.1997.p.9.
- Michel Elie, „Aux sources du Net "2-3 fevrier 1997, le monde télévision-Radio-multimédia: « sur le réseau tout droit pouvoir se dire, il est interdit d'interdire ».
- YaacoobWiem: la cybercriminalité, mémoire pour l'obtention du diplôme des études approfondies en droit privé, fac droit Sfax 2008-2009, p.29.
- .Bonnart,C-L « l'arsenal pénale juridique sur internet » Gaz. Pal 1997, 2 doc p 997. P.21